

معضلة الوساطة بين الجزائر والمغرب

حسان زهار

لا يبدو أن عودة الدفء إلى العلاقات الجزائرية المغربية ستكون قريبة في الظروف الحالية، فجهود الوساطة التي تحاول دول عربية، خليجية تحديدا، وحتى أوروبية، القيام بها على استحياء، تصطدم منذ إعلان الجزائر في 4 أغسطس/ آب الماضي، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط، بفيقو جزائري صلب، تشير أبعدياته البسيطة، كما عتبر عنه وزير خارجية الجزائر، رمطان لعمامرة، خلال لقاءاته التشاورية التي سبقت اجتماع وزراء خارجية العرب أخيرا إلى رفض جزائري صارم وحاد، وإلى أن «قرار قطع العلاقات الدبلوماسية ليس قابلا للنقاش أو التداول، باعتباره قرارا سياديا ونهائيا مؤسسا لرجعة فيه».

للموقف الجزائري الصلب هذا مبرراته الموضوعية، التي أوردها الوزير لعمامرة مفصلة في معرض تبرير قطع العلاقات، فتبنيّ المخزن (القصر والسلطة العليا) المغربي فكرة انصصال منطقة القبائل تطوّر «خطير جدا» كما وصفه الرئيس عبد المجيد تبّون، كما أن تحويل أرض المغرب العربية إلى منضّة للمسؤولين الإسرائيليين للتّهجم على الجزائر، كما فعل وزير خارّجة الكيان، يائير لبييد، في الدار البيضاء في 13 أغسطس/ آب الماضي، ليست أمورا هامشية يمكن التغاضي عنها. إلا أن إصرار الجزائر على غلق أبواب الوساطات مع ذلك بهذا الشكل يحتاج إلى وقفة تأمل، على اعتبار أن مستقبل المنطقة المغربية وشعبوها يتوقف على مدى حلحلة الخلافات بين المغرب والجزائر، مهما كانت تعقيداتها، وعدم تركها تتعاظم أكثر، لأن وصول العلاقات بين البلدين إلى نقطة الارجوع ليس في مصلحة أحد. لهذا بات الحديث عن الوساطات، على الرغم من الرفض الجزائري الحازم، يفرض نفسه، بشكل أو بآخر، ممزوجا بأحداث الكواليس والإشاعات، وربما حتى بالبروباغندا من هنا وهناك، الأمر الذي يفرض، قبل أيام، على لعمامرة في أثناء انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب أخيرا، نفي أي إمكانية للوساطة في الموضوع المغربي، على اعتبار كما قال

أن «القرار السيادي والصارم للجزائر جاء بالنظر إلى الانتهاكات الخطيرة والمستمرّة من جانب المغرب للالتزامات الجوهريّة التي تنظم العلاقات بين البلدين».

لم يكن ذلك كافيا على ما يبدو، لإسكات كل الأصوات والجهات التي تعيد، بين الفينة والأخرى، طرح ملف الوساطة، الأمر الذي دفع مبعوث الجزائر الخاص إلى دول المغرب العربي والصحراء الغربية، عمار بلاني، إلى التدخل من جديد الثلاثاء الماضي، 14 سبتمبر/أيلول، للمرّة على مرّاعم وجود وساطة إماراتية لتطبيع العلاقة مع المغرب، معتبرا أنها مجردة إشاعات تتداولها مواقع مغربية، قبل أن يضيف أن ذلك يندرج ضمن ما سناه «مخطّط الحرب الإلكترونية الشرسة التي بشنها ضدنا جار معادٍ وعدائي».

ولعل ما أثار حفيظة الجانب الجزائري في موضوع الوساطة الإماراتية، إلى درجة خروج مسؤول كبير لنفيها، أن التسريبات حيالها «تدعي» أن الجزائر هي التي طلبت من الإمارات التوسط لديها مع الرباط لعودة العلاقات، وأنها لا تشترط الا شراط واحدا، تراجع الرباط عن دعم فكرة استقلال القبائل، وهو ادّعاء لا يمكن التسليم به، لأن حدة الخلافات الجزائرية المغربية، الممتدة إلى أكثر من 60 سنة، أعمق بكثير من هذه الحادثة، مثل ملفات الصحراء الغربية، والحدود، والتطبيع، والتجسس والصراع على النفوذ وغيرها، وإن كانت قضية انفصال القبائل هي القطرة التي أفاضت الكأس.

ومع ذلك، لا دخان من دون نار، فالدول العربية ودول الجوار والصراع الصديقة لا يمكنها أن تبقى تتفرج حيال هذا الكم من التدهور الخطير في العلاقات بين أكبر قوتين في منطقة المغرب العربي، فالعالم يتوجّس، ويدرك أن أي اشتعال للمنطقة معنا كارثة بكل المقاييس، ليس فقط على شعوب الجناح الغربي من العالم العربي وحدها، وإنما حتى على أوروبا والعالم كله، لأن الهجرة السورية التي حدثت تصبّح، لا قدر الله، في حال أي انفلات في المنطقة المغربية، مجرّد بروفة صغيرة، أمام السيل البشري الجارف الذي يجد نفسه مضطرا حينها للانتقال إلى الضفة الأخرى. ويذهب بعضهم إلى منح الكويت

قدرة ثابتة بفضل دبلوماسيتها الهادئة، للعب دور بناء وإيجابي في موضوع الوساطة أفضل من الإمارات بشكل كبير، خصوصا أن الكويت تمتلك علاقات جيدة مع الجزائر والرباط، بعكس الإمارات التي سقط سهمها في الجزائر منذ فتحها قنصلية لها في مطقة العيون بالصحراء الغربية، كما أن الكويت التي كان لها دور فعال في حل الأزمة الخليجية، على الرغم من تعقيداتها، أظهرت موقفا نبیلا مع الجزائر في أزمة حرائق الغابات الأخيرة، حيث أرسلت مساعداتٍ معتبرة، كان لها الأثر الطيب في نفوس الجزائريين جميعا.

كما تتطلع الشقيقة بحبّ إلى القيام بشيء مفيد في حل هذه المشكلة الكبيرة، حيث سجل اللقاء السريع مباشرة بعد قطع العلاقات الجزائرية المغربية، بين وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، سلطان بن سعد المريخي، بالسفير الجزائري في الدوحة، مصطفى بوطورة، خصوصا أن مواقف كل من الجزائر والرباط حيال الأزمة الخليجية وحصار قطر سيسجلها التاريخ من أفضل المواقف العربية الراضية منطلق الحصار والاستقواء. وبالتالي، قد ترى الدوحة في محاولة حلحلة المشكلة بين الجزائر والمغرب واجبا أخلاقيا قبل أي شيءٍ آخر.

ومع ذلك، يبدو الدور السعودي، في أي وساطة ممكنة بهذا الخصوص، صاحب الحظ الأوفر، لاعتبارات عديدة، منها الاحترام الكبير الذي تحكّنه الجزائر منذ استقلالها للسعودية، وقد تجسّست حتى بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في يناير/ كانون الثاني 2020، حيث كانت أولى زيارته الخارجية إلى السعودية، بالإضافة إلى موقع الرياض المتقدّم ضمن منظومة الحكم المغربية.

كما كان للسعودية الفضل دون غيرها، في إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الرباط والجزائر العام 1988، وفي إعادة فتح الحدود بعد قطعها عام 1976 في خلفية الصراع في الصحراء الغربية، فقد لعبت الرياض دورا كبيرا في جمع الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، الأمر الذي سمح بإعادة بعث حلّم المغرب العربي حينها وتحريك

” **الدول العربية ودول الجوار والدول الصديقة لا يمكنها أن تبقى تتفرج حيال التدهور الخطير في العلاقات بين أكبر قوتين في منطقة المغرب العربي**

دخول إسرائيل عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات البينية العربية ونوعيتها، لعب دورا كبيرا في تسميم الأجواء

”

هياكله، قبل أن يتم تدمير كل شيء بعد تفجيرات مراكش 1994. ولعل في محتوى زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، الجزائر، المهمة، يوم 14 سبتمبر/ أيلول الحالي، والرسالة التي حملها من الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس تبّون، ما يدعو إلى الأمل، ويفتح المجال على الأقل، في خطوة أولى، إلى إقناع الطرفين قبل أي شيءٍ آخر، بوقف الحملات الإعلامية العدائية المتبادلة. أما ما يبذل من جهودٍ أخرى بالموازاة، فلا يبدو أنها تبرح دائرة حسن النيات، ذلك أن تونس، بحكم موقعها، يمكنها أن تلعب دورا إيجابيا في تخفيف حدة التوتر، لكن

مجلس النواب في ليبيا حل أم مشكلة؟

ابو القاسم علي الربو

يعود تاريخ أول انتخابات عامة في تاريخ ليبيا إلى 19 فبراير/ شباط 1952، عندما تمّ انتخاب 55 عضواً لمجلس النواب تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وقد رافقت تلك الانتخابات أحداثاً واتهامات كثيرة بعدم النزاهة وشراء الأصوات وغيرها. ومع ذلك، أنتجت هذه الانتخابات أول برلمان ليبي، افتتح أعماله في بنغازي في 25 مارس/ آذار من العام نفسه، بحضور الملك إدريس. وظل هذا البرلمان يمارس مهامه إلى أن سيطر معمر القذافي على مقاليد الحكم في 1969، حيث سقط النظام الملكي، وانتهت معه كل المجالس القائمة والمعينة، وحكم القذافي ليبيا أكثر من أربعة عقود، من دون أن تسمح نظريته «العالمية الثالثة» بوجود المجالس النيابية، حيث «التمثيل تدجيل» و«المجلس النيابي حكم غيابي».

نحنت انتفاضة فبراير، وانتهت تلك الحقبة، وخاض الليبيون أول انتخابات شهدت بزهايتها الأمم المتحدة، واعتبر ذلك تحولاً مهماً، خطّت فيه ليبيا أول خطواتها في رحلة تحولها الديمقراطي، حيث انتخب المؤتمر الوطني العام، وأثبت الليبيون أنهم قادرون على خوض هذه التجربة الديمقراطية، على الرغم من انقضاء أكثر من ستة عقود على آخر انتخابات تشريعية، وهذا لا ينفي أن عملية الاختيار ما زالت تتأثر بتجاذبات جهوية وقبيلية، وهي ثقافة موروثّة من تلك الحقبة. لم تكن ممارسة «المؤتمر الوطني» أعماله سلسة، ولم تكن طريقه معبدة بالورود، فقد واجه صعوبات كثيرة كادت تنهي أول تجربة ديمقراطية في مهدها، ولعل أهم هذه الصعوبات قيام الجنرال خليفة حفتر، في 14 فبراير/ شباط 2014، بانقلاب «تلفزيوني» على هذا الجسم المنتخب، وإعلانه تجسيد الإعلان الدستوري، وكأنه استكثر على الليبيين الحرية في اختيار من يمثلهم. وكان يُعَوَّل في انقلابه هذا على تعاطف الشارع ونايبيده من خلال التسويق لفكرة سيطرة الإسلام السياسي على قرارات المؤتمر، إلا أن ذلك الانقلاب قوبل باستهزاء وعدم اكتراث من معظم الليبيين، وفشل حفتر في حشد حلفائه في غرب البلاد، الأمر الذي جعله يغير من

” **يبدو أن العاصم الذي يريد مجلس النواب وضعها في دولاب الحكومة متعدّدة الأذرع**

استطاع الدببية تكوين مجموعة ضغط داخل البرلمان، لأنه ضمن لأفرادها الحصول على حقائب وزارية

”

اجتماعات لجنة الحوار السياسي في تونس. وحاولت هذه الحكومة الاستفادة من تجربة الحكومة السابقة في تعاملها مع مجلس النواب، مستفيدة من الظروف التي لم تعد هي نفسها تلك الظروف التي واجهت حكومة الوفاق السابقة، لسببين مهمين: أن وثيقة البرنامج السياسي للمرحلة التمهيدية التي تم التوافق عليها في تونس تمنح قرار منح الثقة للحكومة الجديدة إلى ملتقى الحوار السياسي، في حال عدم الحصول عليها من البرلمان، الأمر الذي أعطى موقفا قويا للحكومة، وجعل النواب يخشون سحب بساط الشرعية من تحت أقدامهم. والسبب الثاني أن الدببية استطاع تكوين مجموعة ضُغط داخل البرلمان، لأنه ضمن لأفرادها الحصول على حقائب وزارية داخل حكومته، فساعدت هذه الظروف الحكومة على نيل الثقة

أوضاعها الداخلية الضبابية لا تساعد على ذلك في الوقت الراهن، كما يتطلّع الإخوة الموريتانيون إلى فعل شيء، تفاديا لتطورات غير محسوبة، سنؤثر بشكل مباشر على أوضاعهم الداخلية، خصوصا في ظل الصراع بين الجزائر والمغرب على الأسواق الأفريقية. أما السفير الفرنسي فيبدو أن كل من يطرح نفسه لأفعال الخبير إلى علاقات باريس التاريخية مع الدولتين، ومع ذلك، فإن ما تسرب عن محاولة فرنسية لترتيب مكاملة هاتفية بين الرئيس تبون والملك محمد السادس، يشير إلى فشل كبير في إمساك خيوط اللعبة المعقدة.

من كل ما مضى، يتّضح أن الوساطة، في حد ذاتها، اليوم بين الجزائر والمغرب، باتت تحديا كبيرا للجميع، بل إن دعوات جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، إلى تغليب لغة الحوار، سرعان ما تتبخّر أمام هول هذا التحدي، ذلك أن كل من يطرح نفسه لأفعال الخبير الدبلوماسية، وما تسمى المساعي الحميدة بين الشقيقتين اللدودتين، سيكون محل حساسية مفرطة من هذا الطرف أو ذلك، ويكون عليه أن يدفع ثمن القراءات الخاطئة والأحكام المسبقة، بالإضافة إلى موقعه من الصراع.

ومع ذلك، علينا أن نعترف، في المقابل، بأن دخول إسرائيل عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات البينية العربية ونوعيتها، لعب دورا كبيرا في تسميم الأجواء. وعلى العقلاء أن يدركوا أن نجاح أصحاب النيات الحسنة في راب الصدع بين الأشقاء لا يمكن أن يمرّ في ظل القبول بأصحاب المخططات الخبيثة ببنتنا، وفي تحول الكيان الغاصب للأرض العربية إلى حليف موثوق يتم الدفاع عنه للانضمام للاتحاد الأفريقي، وربما يتم طرحه غذا عضوا كامل الحقوق في جامعة الدول العربية. وغير هذا، لن نأمل من كل المساعي المكبوتة أكثر من النجاح في منع ما هو أسوأ، والحفاظ على الوضع القائم، لئلا ينجرّف الوضع إلى ما خطط له الشيطان الصهيوني من أجل مواجهة كبرى، وقد دخل بين الشقيقتين، وأدى دوره كاملا في الوسوسة، نعوذ بالله من شر الوسواس الخناس.

(كاتب جزائري)

” **يبدو أن العاصم الذي يريد مجلس النواب وضعها في دولاب الحكومة متعدّدة الأذرع**

استطاع الدببية تكوين مجموعة ضغط داخل البرلمان، لأنه ضمن لأفرادها الحصول على حقائب وزارية

”

نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني** ■ مدير التحرير **ارست حوري** ■ المحرر الفني **إميد منعم** ■ السياسة **جوانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ **الراب** **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
المكاتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
مكاتب الدوحة
الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر - هاتف: 0097440190600

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

■ مكتب بيروت

■ بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977
■ للاعلانات: alaraby.co.uk/ads